منظمة حقوقية: 85 حالة قتل خارج القانون خلال يناير الماضي

السبت 9 فبراير 2019 11:02 م

عقدت منظمة نجدة لحقوق الإنسان، مقارنة بين عدد الانتهاكات في شهر يناير عامي 2018 و2019؛ للوقوف على حجم المأساة التي يواصل فصولها النظام الانقلابي دون أي مراعاة أو التزام بالقانون، ضمن مسلسل الجرائم والانتهاكات التي تؤكد أن الظلم في مصر قد بلغ مداه، واشتدَّ سواد ليله، وأوشك أن ينجلي.

ورصدت المنظمة، في تقريرها عن المشهد الحقوقي لشهر يناير المنقضى، أن عدد انتهاكات القتل خارج نطاق القانون في شهر يناير 2018 بلغت 30 انتهاكًا، مقابل 85 انتهاكًا في شهر يناير 2019.

فيما بلغ عدد انتهاكات الاختفاء القسري خلال يناير 2018 نحو 59 انتهاكًا، مقابل 219 خلال يناير 2019، بينما كان عدد انتهاكات القبض التعسفي خلال يناير 2018 نحو 84 انتهاكًا مقابل 178 انتهاكًا خلال يناير 2019.

وأشارت المنظمة إلى أن عدد انتهاكات حقوق المرأة خلال شهر يناير 2018 وصل إلى 5 انتهاكات، مقابل 10 خلال يناير 2019، فيما وصل عدد انتهاكات حقوق الأطفال خلال يناير 2018 إلى 2، مقابل 3 انتهاكات خلال يناير 2019.

وذكرت أن عدد الانتهاكات بحق المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال شهر يناير 2018 بلغ 3، مقابل 6 انتهاكات خلال يناير 2019.

وقالت المنظمة، فى تقريرها، "لم يكن خطاب ماكرون، الرئيس الفرنسي، بالقاهرة عن تردي حالة حقوق الإنسان بمصر بالخطاب الكاشف بل ولا بالحاد، إزاء تفاقم حالة التردي، فقد سبقه إلى ذلك برلمان الاتحاد الأوروبي، والعديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية، بل والعديد من أعضاء الكونجرس الأمريكي، ومجلس العموم البريطاني. ولم يكن رد رأس النظام الانقلابي مقنعًا، بل ولم ينم عن فهمه لطبيعة حقوق الإنسان، ولا بالإقرار بوجود إنسان بمصر له حقوق لم يسلبها السيسي قائد الانقلاب بإرادته المنفردة، ولم يكن خطابه خطاب المبرر أو المستدرك، ومن ثم لم يكن مثيرًا للدهشة أو العجب أن يطلق أذرعه وأدواته المختلفة صوب الرجل، بل وصوب كل معارض ولو كان غير مصري".

وتابعت أن النيابة العامة للانقلاب أصدرت بيانا للرد على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الصادر عام 2017 حول التعذيب في مصر، متهمة المنظمة بالكذب والتلفيق، وكذلك فعلت الهيئة العامة للاستعلامات، وعلى نفس الدرب سارت وسائل إعلام الانقلاب، وبعض من زعموا أنهم نواب عن الشعب، بل وتزامن مع كل ذلك حملة اعتقالات موسعة شملت قطاعات عريضة من الشعب، منهم العديد من شباب الثورة وبعض الرموز السياسية المعارضة (يحيى حسين عبد الهادي – جمال عبد الفتاح)، ممن لا علاقة لهم بالإسلام السياسي.

واختتمت المنظمة تقريرها بتأكيد أنه في جمهورية الخوف التي صنعها النظام الانقلابي على عينه، تحوّلت ما كانت تسمى مؤسسات الدولة من التبعية لدولة في خدمة الشعب، إلى التبعية لفرد يقهر الشعب، ويحكم بإرادة منفردة يُذعن لها دهاقنة الانهيار في شتى المجالات، الذين يتوهمون بأن القهر يمكن أن يبنى مجدًا أو يصنع أمنًا أو يحقق استقرارًا.